

+

+

---

---

## أنماط تجريبية لممارسة التعذيب في الجزائر

---

---

محمد الغاشمي

---

|    |                             |
|----|-----------------------------|
| 46 | 1. مقدمة                    |
| 46 | 2. أنماط ممارسة التعذيب     |
| 52 | 3. نظميات الموت تحت التعذيب |

---

+

+

## 1. مقدمة

قامت اللجنة الجزائرية للمناضلين الأحرار من أجل كرامة وحقوق الإنسان في سنة 1995م بنشر كتاب بعنوان *الكتاب الأبيض حول القمع في الجزائر (1991 - 1994)*. وقد مُنِعَ الكتاب في الجزائر وفرنسا، فلم يحظى لحد الآن بأيّ اهتمام لتحليله أو دراسته نقدياً.

واستناداً إلى هذا الكتاب، تقدم هذه المقالة تحليلاً إحصائياً لظاهرة القمع، وبشكل خاص لظاهرة التعذيب، يحاول إبراز - ولو بشكل تقريبي - بعض النظاميات في إدارة التعذيب من قبل الطغمة العسكرية. فالعينات التي نقدمها في هذا الملخص والدراسة الإحصائية مأخوذة من مجموع الشهادات التي جمعتها اللجنة الجزائرية للمناضلين الأحرار من أجل كرامة وحقوق الإنسان، والتي نشرت في *الكتاب الأبيض*.

ونظراً للظرف الطارئ وقلة التحضير في جمع الشهادات يترجّح أن نموذجية العينات المتناولة هنا محدودة، وبالتالي فإنّ التفسيرات المستنبطة حول طبيعة وحجم الممارسات ليست نهائية، غير أننا نعتقد أنّ هذا العمل لنح في اكتشاف بعض الجوانب المميّزة للعملية القمعية الواسعة التي يشرف عليها جلاّدو النظام. وسنذكر الفترة المناسبة لكل حالة في مجموع العينات.

## 2. أنماط ممارسة التعذيب

إنّ التعذيب إجراء يبدأ باعتقال عنيف، وغالباً ما يكون الاعتقال ليلاً أثناء حظر التجول، ويتميز بتدخل منظّم من قبل أشخاص مقنّعين ومسلّحين، ويتلفّظون بالكلام الفاحش، مع الشتم البذيء، وكثيراً ما تحدث تطاولات كتكسير الأثاث والأواني مع سرقة بعض الأغراض الثمينة (كالأموال والمجوهرات وغيرها) والأجهزة الكهربائية والمنزلية، وتصحب هذه الاعتقالات حتى سرقة السيارات!

إنّ طرق التعذيب هي نفسها، سواء في محافظة صغيرة للشرطة لحيّ ما، أو في المراكز "المختصة" مثل المدرسة العليا للشرطة بشاطوناف، التي أطلق عليها الضحايا اسم "المدرسة العليا للتعذيب"، والمخفر المركزي للجزائر العاصمة ومراكز الأمن العسكري لابن عكنون وبوزريعة. وتتراوح طرق التعذيب من مصيبة الخرق (أو الشيفون) إلى الاغتصاب، مروراً بالتيار الكهربائي، وقلع الأظافر، والضرب بالعصي، والحرق

ببقايا السحائر وبالكاوية الكهربائية وبنافثة النار، والتعليق في السقف بواسطة الأغلال لعدة أيام، والجلد والثاقبة الكهربائية.

ولا تُحترم مدة المراقبة رغم أنها مددت إلى اثنا عشر يوماً في إطار القانون «المضاد للإرهاب». فمعدل مدة المراقبة هو ثلاثون يوماً بل وتوجد شهادات تروي حالات دامت فيها المراقبة ما بين ثلاثة أشهر وثمانية أشهر.

إن محضر الشرطة هو مجرد سيناريو خيالي يُملأ تحت التعذيب من قبل الشرطة ليكرره الضحية غصباً عنه حتى ينجو من أهوال التعذيب، ثم يوقعه وهو معصوب العينين.

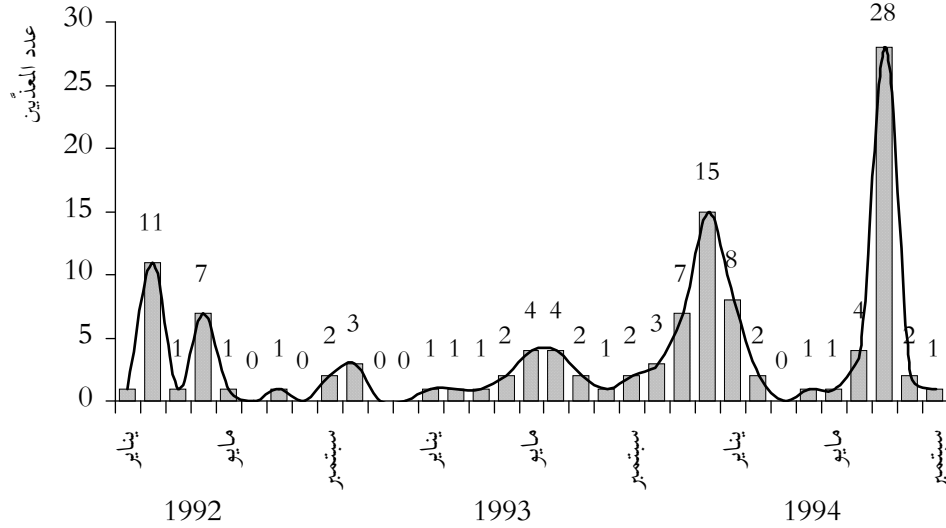
إنّ التفسيرات المستنتجة من التحليل الإحصائي للعينات التالية المستخرجة من الكتاب الأبيض يعترئها بعض النقص الذي قد يؤثر على مدى تمثيل العينة للواقع، ومع ذلك تبقى الدراسة التحليلية مفيدة جداً، كما سيُبين لنا أدناه.

احتوت العينة على 110 شهادة وقعت أحداثها في ولايات الجزائر والبليدة وبومرداس بين يناير 1992 وسبتمبر 1994. وكان سنّ الضحايا في العينة يتراوح بين 14 سنة و42 سنة.

رُتبت الأماكن التي جرى فيها التعذيب في ثلاثة أصناف: محافظات الشرطة، مراكز الدرك الوطني وثكنات الأمن العسكري.

كما صُنفت وسائل التعذيب المحصاة كالتالي: الاعتداءات الجسدية والجلد، الضرب والجرح بالسلاح الأبيض والهرات، التعذيب بالاختناق، التعذيب بالعقاقير الصيدليّة، التعذيب بالكهرباء، التعذيب بالنار، التعذيب بالتمثيل والتشويه، التعذيب بالسلم، وبالكرسي، وبالتعليق، بالإضعاف والاستنفاد والعزلة، الاغتصاب والاعتداء الجنسي، والتعذيب النفسي.

إنّ الرسم البياني في الشكل رقم 1 يمثّل عدد المعتدّين بدلالة الزمن. ونلاحظ من خلال هذا الشكل أنّ التعذيب قد بدأ مباشرة بعد انقلاب 11 يناير 1992 رغم أنه في ذلك التاريخ لم تكن الجماعات المسلحة قد تشكلت، ولم تكن الجبهة الإسلامية قد اتخذت موقفاً سياسياً بعد. إنّ تصعيد النظام لموجة التعذيب فوراً بعد الانقلاب كان يهدف إلى إثارة الخوف والرعب لردع الانتفاضة الشعبية المتوقعة بعد توقيف المسار الانتخابي.

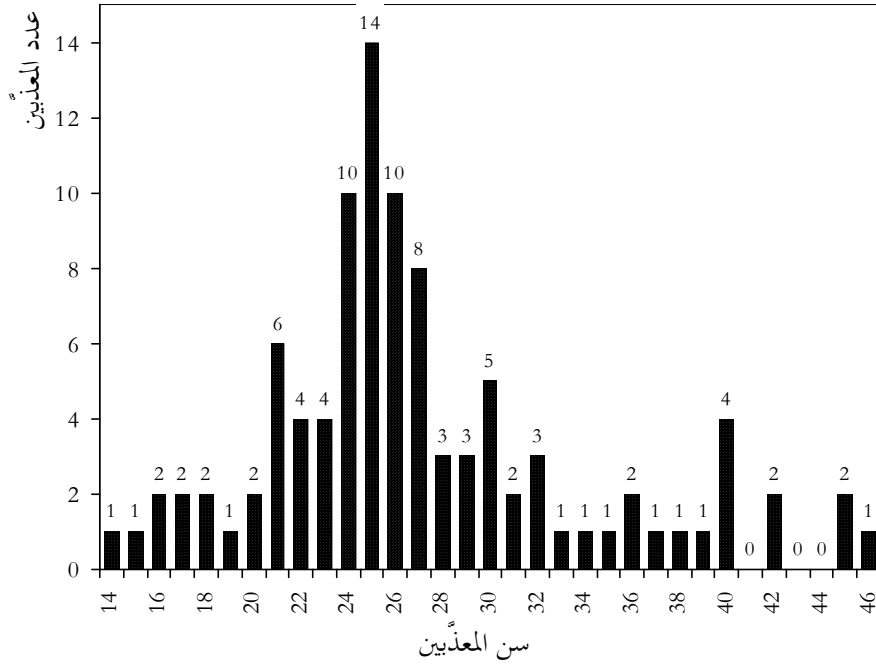


الشكل 1: عدد المعتدين بدلالة الزمن من يناير 1992 إلى سبتمبر 1994.

ومن شهر مايو 1992 إلى مارس 1993 اتضح أن التعذيب بدأ يتقلص، ويمكن تفسير ذلك بأن النظام - الذي لم يكن يتوقع ردّ الفعل الشعبي المتصاعد - كان لا يزال متردداً بين الحل السياسي والحل الأمني، ولكن ابتداءً من شهر أبريل 1993 بدأت موجة جديدة من التعذيب، لأن النظام آنذاك قد أثر الحل الاستصالي النهائي والكامل للإسلاميين. إن حالات التعذيب قد بلغت ذروتها في شهر نوفمبر وديسمبر 1993، وشهر يناير 1994 حيث تزامنت تلك الفترة مع التحضير لعقد ندوة «الوفاء الوطني» من قبل العسكريين، وكان القصد إذن تخويف الشعب مرة أخرى لإرغامه على قبول مشروع الجيش. وفي أشهر يونيو ويوليو وأغسطس 1994 نلاحظ تصعيداً جديداً في حالات التعذيب ويمكن ربط ذلك بتوحيد الجماعات الإسلامية المسلحة الذي تمّ في شهر مايو 1994.

لو نمثل الآن عدد المعتدين حسب السنّ نحصل على البيان في الشكل رقم 2. نلاحظ من خلال هذا البيان أن الشريحة الأكثر تضرراً من المعتدين هي الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 20 عاماً و30 عاماً، التي تمثل نسبة 63% من مجموع المعتدين.

الذين تمّ إحصاؤهم. وتعتبر هذه الشريحة الفئة النشطة في المجتمع، لذا فهي الأكثر عرضة للقمع.

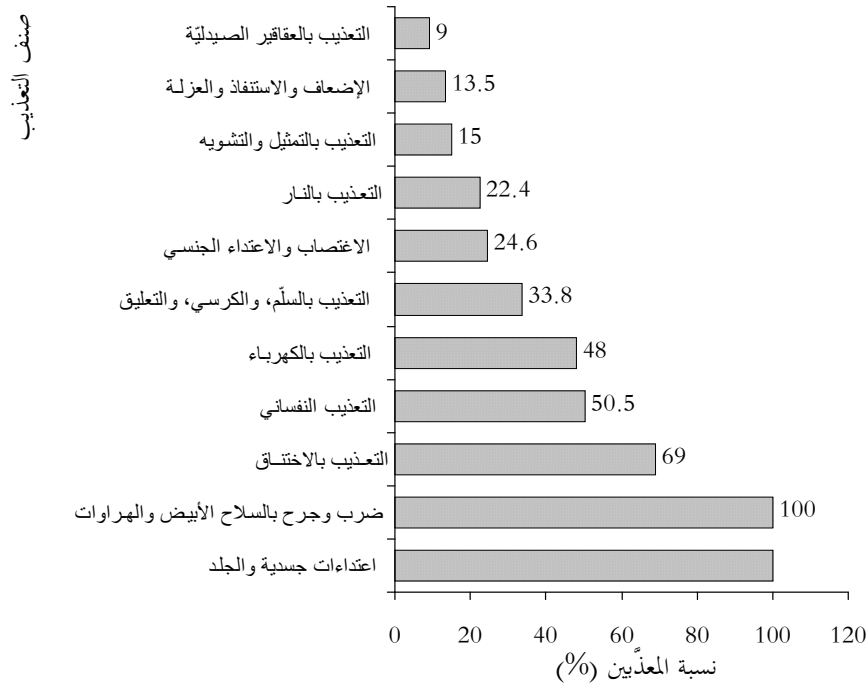


الشكل 2: إحصائية المَعْدِيّين بدلالة السن (من 14 إلى 46 سنة).

نحلل الآن تردد وتوزيع مختلف طرق التعذيب المستعملة. لهذا نعرض في الشكل رقم 3 عدد المَعْدِيّين بدلالة أنواع التعذيب مع النسب المئوية. يتضمن الشكل 3 مختلف طرق التعذيب الواردة في الكتاب الأبيض. نلاحظ أن الاعتداءات الجسدية كالجلد، والضرب، والجرح بأدوات التعذيب، يتعرض لها جميع المَعْدِيّين بدون استثناء. كما نلاحظ أن التعذيب بواسطة الاختناق منتشر بكثرة، حيث نجد 69 % من المَعْدِيّين قد تعرّضوا لهذا النوع من التعذيب. أمّا التعذيب بالكهرباء، و التعذيب النفسي، فيمارس كل منهما على حوالي 50 % من المَعْدِيّين في حين أن التعذيب بواسطة السلم، والكرسي، والتعليق يُمارس على ثلث عدد المَعْدِيّين، أي نسبة 33 % من مجموع الحالات.

إن الاغتصابات والاعتداءات والتنكيل الجنسي هي من أساليب التعذيب التي تترك آثاراً نفسية بليغة، وتُمثل 24 % من مجموع عدد المَعْدِيّين. وبسبب التزام ضحايا

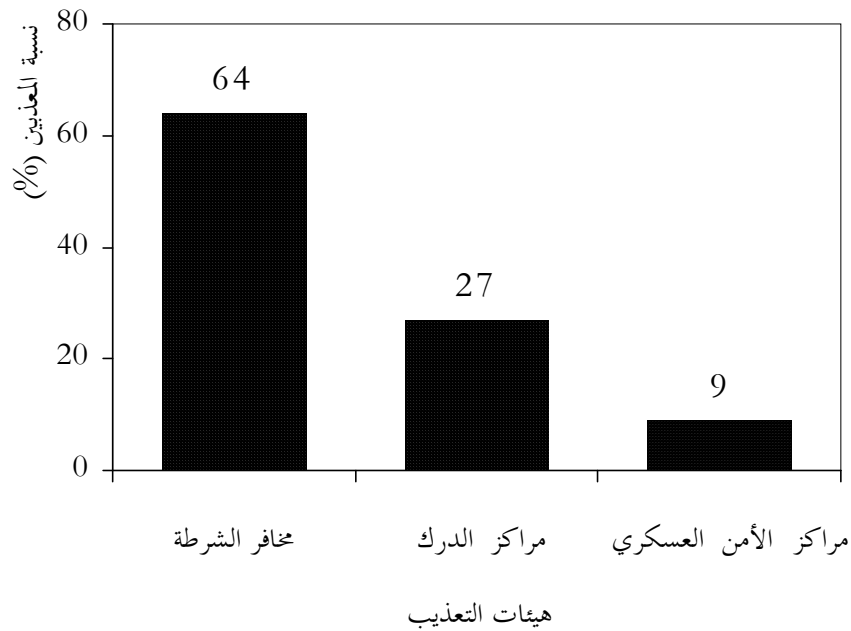
الاغتصاب الصمت يبقى المدى الحقيقي لهذه الممارسة مجهولاً تماماً. إن الصمت رد من الردود النفسية التي تميز حال الضحية بعد تعرّضها للاغتصاب، فلا تتوقف معاناة الضحية عند توقف التعذيب بل تتواصل من خلال الأعراض الجسدية والصدمة والإهانة والعار، والخوف والشعور بالدونية، إلى درجة أن الضحية تصل إلى حالة نفسية تجعلها لا تصدق بأن الذي حدث لها هو واقع فعلي، وكأن ذلك رفض ذهني وتخدير إحساسي للتخلص من ألم لا يطاق.



الشكل 3: نسبة عدد المعتدين وفق أنواع التعذيب.

أما التعذيب بالنار بمختلف أشكاله فتبلغ نسبته 22 % من الحالات. ويشمل التعذيب بالتنكيل لمختلف الأعضاء 15 % من مجموع المعتدين. أما التعذيب بالإضعاف والأرق والاستنفاد والعزلة فبلغت نسبته 13 %. أما الحرمان من الماء والغذاء لعدة أيام والنظام الغذائي الفقير – الذي قد يمتد لفترات أطول – فلا يُعتبر تعذيباً في نظر الضحايا.

وأخيراً تبلغ نسبة التعذيب بواسطة العقاقير الصيدلانية 13 % من مجموع الحالات، رغم أنه قلّما يفهم وينتبه المعتدون لهذا النوع من التعذيب. أما الآن فنُمثّل في الشكل رقم 4 عدد المعتّدين حسب الهيئات القمعية الثلاث (شرطة، درك، أمن عسكري)، وذلك لتفحص توزيع المعتّدين على مختلف المؤسسات التعذيبية.



الشكل 4: توزيع المعتّدين على مختلف المؤسسات الأمنية التابعة للدولة.

نلاحظ من خلال الشكل 4 أن 64 % من المعتّدين تعرّضوا للتعذيب بمقرات الشرطة، 27% بمقرات الدرك الوطني، و 9 % بمقرات الأمن العسكري. ويمكن تفسير ذلك بأن الشرطة تتدخل في المدن، والدرك في القرى والأرياف، أمّا الأمن العسكري فلا يُشرف إلّا على الحالات التي يعتبرها خاصة، وتفسير ذلك يتناسب مع درجة الاحتراف والتحكم في ممارسة التعذيب، حيث نجد الأمن العسكري يفوق الدرك الوطني في هذه الدرجة، والدرك بدوره يفوق درجة الشرطة، وهكذا فإن تسرب المعلومات يقلّ كلما ارتفع مستوى تلك الدرجة.

إن الهيئات الثلاث تعمل بالتنسيق مع بعضها، وغالباً ما تُعذَّب نفس الضحية في أكثر من هيئة. في الرسم البياني في الشكل 2 لم تؤخذ بعين الاعتبار إلا الهيئة الأولى التي عذبت الضحية.

### 3. نظاميات الموت تحت التعذيب

إن عينة الوفيات تحت التعذيب التي سنقدمها مستخرجة من الشهادات الواردة في الكتاب الأبيض الذي نُشر عام 1995 فهي عينة محدودة.

وقد احتوت العينة على 61 حالة وقعت في ولايات الجزائر والبلدية وبومرداس في الفترة ما بين يوليو 1992 ويوليو 1994. ويتراوح سن الضحايا في هذه العينة بين 17 سنة و50 سنة.

لقد رُتبت الأماكن التي جرى فيها التعذيب وفق ثلاثة أصناف: محافظات الشرطة، مراكز الدرك الوطني وثكنات الأمن العسكري.

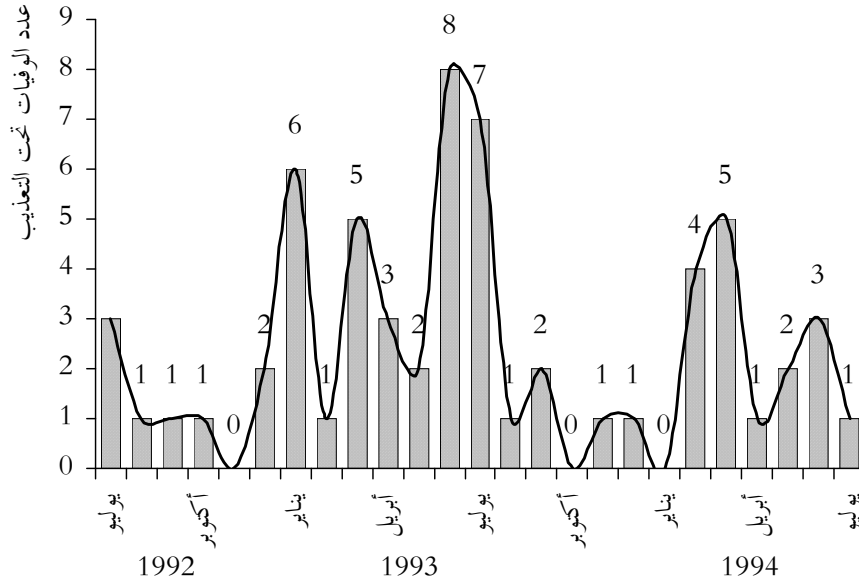
ويبين الشكل 5 تغيير عدد الوفيات تحت التعذيب حسب الزمن، فيبين أن أول موجة للوفيات تحت التعذيب وقعت ما بين يناير 1993 ويوليو 1993. أما الموجة الثانية فبدأت في فبراير 1994. ونلاحظ أيضاً أن هذا التغيير لا يتزامن مع تطور عدد المعتقلين حسب الزمن الممثل في الشكل 3، ويعود ذلك إلى أن هاذين التوزيعين ناجمان عن مجموعتين منفصلتين للمعطيات.

يمثل الشكل رقم 6 عدد الوفيات تحت التعذيب حسب السن. ويبين هذا الشكل أن الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 20 و30 عاماً كانت الأكثر تضرراً. وتمثل هذه الفئة نسبة 73 % من مجموع المتوفين تحت التعذيب.

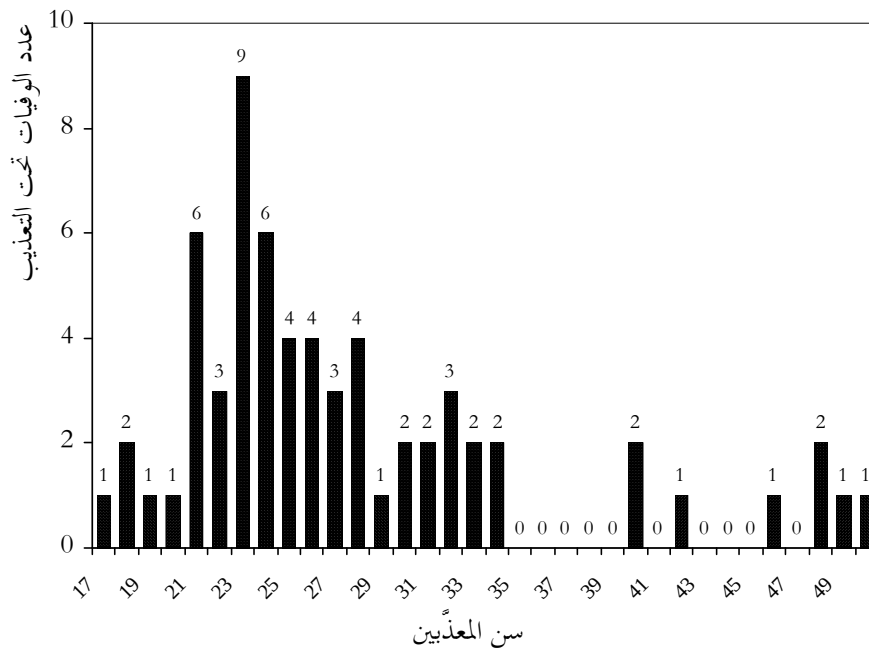
يبين في الشكل رقم 7 مختلف أساليب التعذيب التي سببت الوفيات. لقد اعتمدنا معايينة الوفاة في الشهادات كالمعيار لتحديد نوع التعذيب الذي سبب الوفاة.

تبين مختلف أساليب التعذيب المستعملة في الشكل 7 أن الاعتداءات الجنسية والجلد والضرب والجرح بأدوات التعذيب، وكذا التعذيب بالاختناق والكهرباء سببت أكثر من 75 % من الوفيات. وباقي الوفيات يرجع إلى التعذيب بالنار والتنكيل والتعذيب بواسطة السلم أو الكرسي والتعليق.

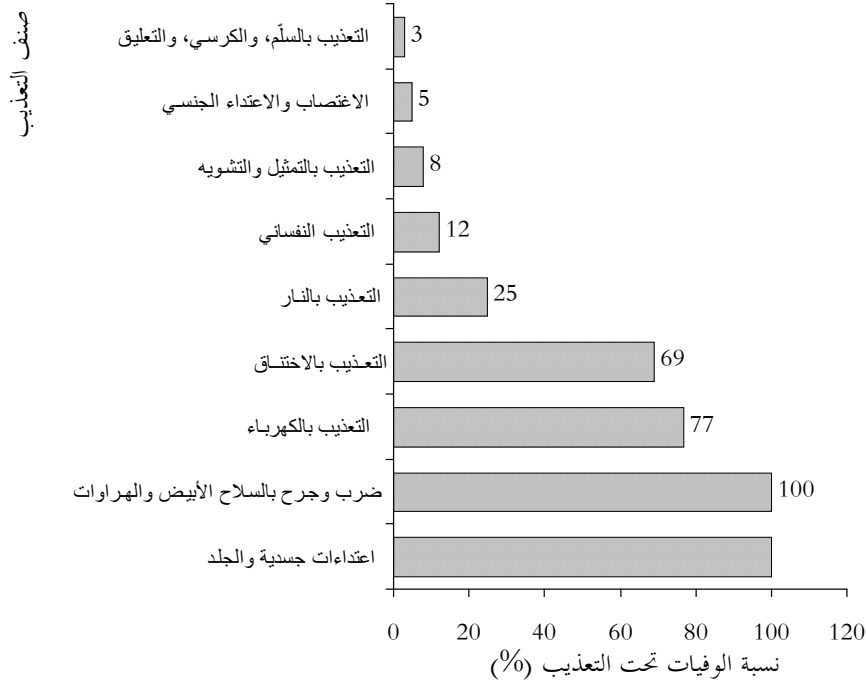




الشكل 5: عدد الوفيات تحت التعذيب وفق الزمن.



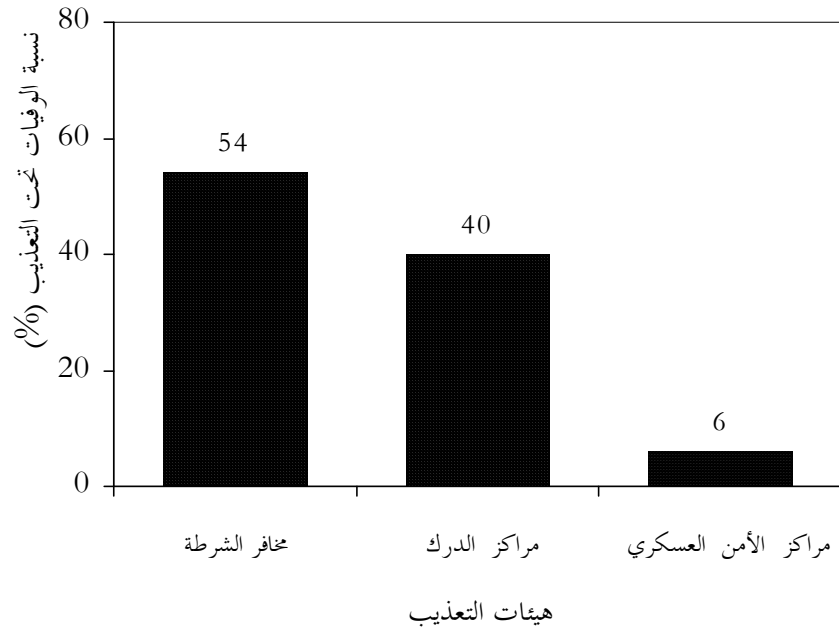
الشكل 6: عدد الوفيات تحت التعذيب بدلالة السن.



### الشكل 7: نسبة الوفيات تحت التعذيب بدلالة أساليب التعذيب.

ويبين الشكل 8 عدد الوفيات تحت التعذيب وفق مراكز القمع التابعة للدولة، فينتج عنه أن 54% من مجموع الوفيات تحدث في مراكز الشرطة و40% في مراكز الدرك الوطني. هذا لا يعني أن معاملات مراكز الدرك الوطني أقل وحشية من معاملات مراكز الشرطة، لأن هذا الاختلاف النسبي قد يرجع إلى اختلاف عدد المعتقلين في كلتا المؤسساتين؛ وعدد المعتقلين في بمراكز الشرطة هو الأكبر، كما بيّنه الشكل 4.

قد يُستقرأ من نسبة 6% من الوفيات في مراكز الأمن العسكري أن هذه المؤسسة تخص الضحايا بمعاملة أفضل، غير أن هذا الاستقراء مُستبعد لأن سبب انخفاض النسبة يرجع إلى قلة المعلومات التي يمكن أن تتسرب من الأمن العسكري باعتبار هذه المؤسسة أكثر احترافاً وأدق تنظيماً من الشرطة أو الدرك.



الشكل 8: عدد الوفيات تحت التعذيب في مراكز القمع الرسمية.